FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

Karak Castle Center for Consultations & Training
مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب

العنف ضد المرأة
خلال الانتخابات في الأردن

تموز ٢٠٢٠

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

Karak Castle Center for Consultations & Training
مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب

العنف ضد المرأة
خلال الانتخابات في الأردن

تموز ٢٠٢٠

تم إعداد هذا التقرير من قبل

فرانشيسكا بندا
رئيسة
مؤسسة بندا للاستشارات الدولية

المحامية إسراء المحادين
المديرة التنفيذية
مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب

محمد خصاونة
مدير برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مؤسسة بندا للاستشارات الدولية

فريق الباحثين

احمد خاطر **احمد الطراونة** **احمد الخصاونه** **حنان ابو كركي**

ماجدولين العدوان **عبلة الحجايا** **شوق العنزي**

هديل الفقهاء **هالة نعيمات** **هاشم الدغمي** **نور المغربي**

تصميم

احمد الخصاونه

جدول المحتويات

المقدمة	٥
مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب	٧
مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب الأردن والعراق	٧
المنهجية	٨
ملخص	٩
العنف ضد المرأة في الانتخابات في الأردن	١٠
دراسة العنف ضد المرأة في الانتخابات	١٢
العنف ضد المرأة المرتبط بالانتخابات في الأردن	١٨
الخاتمة	٢٩
التوصيات	٣٠

المقدمة

تُعرّف الأمم المتحدة بأن العنف ضد المرأة على أنه "أي عنف على أساس الجنس ينتج عنه، أو يمكن أن ينتج عنه، أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديدات بمثل هذه الأفعال، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواءً حدوث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"[1].

ولا يتفق تعريف الأمم المتحدة مع المفاهيم العامة والتقليدية التي تقتصر على أن العنف ضد المرأة هو "عنف" جسدي أو جنسي، أو أنه تعريف محصور في البيت كمسألة خاصة.

وتتزايد النقاشات والأنشطة العامة للتصدي للعنف ضد المرأة في العديد من الدول بشكل كبير في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، في مجتمعات تحكمها قوانين قائمة على النوع الاجتماعي، يستمر هذا الموضوع ليكون من المحرمات ويُفهم بطريقة خاطئة، وبذلك لا تزال الصور النمطية متجذرة في الثقافات الذكورية المحافظة.

كذلك يوجد تزايد تركيز عالمي على أفعال العنف والتحرش ضد المرأة في السياسة، والتعرف على نقطة التقاطع بين العنف والمشاركة العامة للمرأة وكيفية تأثيرها في صحة العملية الديمقراطية.

فالعنف ضد المرأة في الانتخابات هو فعل قائم بشكل أساسي على العنف المبني على النوع الاجتماعي، لأنهن يطمحن للمشاركة في العملية السياسية، مثل الترشح لمناصب سياسية، والعمل كمسؤولات عن العملية الانتخابات أو تنفيذ أو المشاركة في الحملات انتخابية. وتتضمن أفعال العنف المرتبطة بالانتخابات (الإكراه أو استخدام القوة أو التهديد للتأثير على قرارات الأفراد في التصويت)، وهذه لها تأثيرأكبر ومختلف على النساء بسبب وضعهن المهمش والضعيف في مجتمعاتهن.

كما ويكون للعنف طوال الدورة الانتخابية أثار حاسمة على نزاهة العملية الانتخابية، حيث أنه يزيد من عزوف النساء عن المشاركة **كناخبات ومرشحات ومسؤولات عن العملية الانتخابية**. وستعاني العملية الديمقراطية بشدة عندما تُمنع النساء من التصويت للمرشح(ة) المفضل(ة) لديهن وتنفيذ حملاتهن. كما تتطلب المعايير الدولية للانتخابات مشاركة كاملة ومتساوية من قبل جميع المواطنين لتأدية الدور كناخبين ومرشحين ومسؤولين عن العملية الانتخابية وكذلك كمراقبين. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالحقوق الأساسية للرجال والنساء في المشاركة في هذه العمليات، فإن العنف والترهيب والإكراه يمنع النساء من ممارسة هذه الحقوق.

1 إعلان القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

وتعتبر قلة المعلومات والبيانات حالياً من أكبر التحديات للتصدي للعنف ضد النساء في الانتخابات. وحيث تعمل العديد من المنظمات، على سبيل المثال لا الحصر، الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية والمعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية مع الناشطين حول العالم، على جمع البيانات بشكل منهجي وتطوير الأدوات التي تعالج قضية العنف ضد المرأة في الانتخابات.

وفي هذا السياق، وبينما يستعد الاردن لانتخابات برلمانية لمجلس النواب التاسع عشر في شهر تشرين الثاني من سنة 2020، قام مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب وبالتعاون مع مكتب الأردن لمؤسسة فريدريش إيبرت، بالتعاقد مع مؤسسة بندا للاستشارات الدولية (BCI) لتصميم البحث وتحليل نتائج المقابلات الميدانية بهدف المساهمة في سد فجوة المعرفة وتمكين أي تدخلات مستقبلية من العمل على تخفيف العنف ضد المرأة المرتبط بالانتخابات في الأردن والوقاية منه. كما عمل فريق مؤسسة بندا للاستشارات الدولية على إعداد هذا التقرير لتسليط الضوء على أهم النتائج.

مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب

مؤسسة وطنية أُنشئت عام 2008 في محافظة الكرك جنوب العاصمة عمان، تهدف إلى بناء وتعزيز قدرات المرأة والشباب بما يُسهم في تمكينهم اقتصادياً وسياسياً وقانونياً والارتقاء بمهاراتهم وتوفير فرص المشاركة المتكافئة الفعالة في تنمية المجتمع ضمن إطار يحترم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

الرؤية

الوصول إلى مجتمع يسوده تكافؤ الفرص، وتكريس العدالة وترسيخ نهج التشاركية وفق أفضل الممارسات الدولية، وبما ينسجم مع الإطار القانوني والمصلحة الوطنية، وذلك من خلال أدوات نوعية يمكن بناؤها وفقاً لمتطلبات تطبيق البرامج وسبل إنجاحها.

الرسالة

تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بما يساهم في تعزيز وإدماج كافة شرائح المجتمع في عملية صنع القرار، وخصوصاً فئتي المرأة والشباب وذلك من خلال العمل على بناء قدراتهم وتثقيفهم وزيادة وعيهم بمفاهيم ومتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة.

مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب الأردن والعراق

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية. كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية، حيث تأسست عام 1925 كإرث سياسي لأول رئيس الماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبرت).

في الأردن، افتتحت المؤسسة أبوابها عام 1986 من خلال الشراكة طويلة الآمد مع الجمعية العلمية الملكية، وتهدف أنشطة مؤسسة فريدريش إيبرت في عمان إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، ودعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي.

فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة. إضافة إلى ذلك، يدعم مكتب فريدريش إيبرت/عمان بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة في الأردن والعراق. كما تعمل مؤسسة فريدريش إيبرت/عمان من خلال شراكة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطياف سياسية مختلفة لإنشاء منابر للحوار الديمقراطي، تنظيم المؤتمرات، عقد ورش العمل، وإصدار أوراق سياسات عن أسئلة السياسة الحالية.

المنهجية

أجرى فريق بحث مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب مقابلات مع 128 سيدة موزعات على جميع محافظات المملكة ودوائرها الانتخابية بما فيها دوائر البدو الثلاثة، لفهم تجارب النساء اللواتي انخرطن في العملية الانتخابية الأردنية.

ومن خلال استخدام دليل المقابلات الذي أعدته الخبيرة المختصة في قضايا النوع الاجتماعي في مؤسسة بندا للاستشارات الدولية (BCI)، تم تدريب فريق البحث المكون من 11 باحثاً وباحثة (أربع سيدات وسبعة رجال)، حيث قام الفريق بإجراء مقابلات مع 88 مرشحة سابقة في الانتخابات البرلمانية والبلدية السابقة و ٤٠ مقابلة مع مسؤولات سابقات في العملية الانتخابية. تم إجراء المقابلات في الفترة الواقعة ما بين 8 آذار ولغاية 22 آذار 2020. وعلى الرغم من إجراء العديد من المقابلات بشكل شخصي، إلا أنه تم إجراء عدد منها عن بعد (عبر الهاتف) بسبب القيود التي فرضتها جائحة كورونا المستجد.

ومن الجدير ذكره أن هذا البحث ليس بأي حال من الأحوال تقيماً شاملاً أو مفصَّلاً للعنف ضد المرأة في الانتخابات الأردنية. وعلى الرغم أن المقابلات تقدم نظرة ثاقبة ومهمة من وجهات نظر وتجارب عدد من المرشحات والمسؤولات عن العملية الانتخابية الانتخابات، إلا أنها تسلط الضوء على جزئيات من مشكلة أكبر وأعقد.

ويمكن اعتبار أن معظم النساء اللاتي تمت مقابلتهن أوفر حظاً من باقي السيدات وخاصة الناخبات، واللاواتي يعتبر كثير منهن أقل حظاً من المستجيبات في هذه الدراسة، ولديهن قيود مختلفة على مشاركتهن السياسية. فهذه الدراسة تسلط الضوء على تجارب العديد من النساء المنخرطات في العملية الانتخابية ولكن لا تعكس بالضرورة تجارب جميع النساء المنخرطات في العمليةت السياسية المختلفة، فعلى الرغم من (أو بسبب) النطاق المحدود لهذا البحث، تشير النتائج إلى الحاجة إلى إجراء بحث موسع وأكبر وشامل، وزيادة المناقشة العامة لفهم ومعالجة قضية العنف ضد المرأة في العملية السياسية في الأردن.

كذلك، تم استكمال هذا البحث ببحث مكتبي عن الحوادث الأخيرة للعنف القائم على النوع الإجتماعي ضد المرأة في السياسة في الأردن.

ويتوجه مركز قلعة الكرك بالشكر للسيدات اللاتي تعاونّ وشاركن معلومات حساسة حول مواضيع لا تزال من المحرمات بالنسبة للكثيرين في الأردن، ولا يحدد هذا التقرير المشاركات في البحث بالاسم أو العنوان، وذلك لحماية خصوصية المستجيبات.

ملخص

تقع النساء في الأردن، كأخواتهن حول العالم، ضحايا للعنف في المنزل وفي الحياة العامة. حيث أن أسباب العنف ضد المرأة في الأردن بشكل واسع هي اقتصادية وثقافية. وأن الفقر وغياب الاستقلال المالي يجعل النساء عرضة للاستغلال والعنف - خاصة داخل الأسرة. كما تعتبر الثقافة المحافظة والتقليدية، ولا سيما في المجتمعات الريفية، المرأة معتمدة على الرجل وخاضعة للقرارات الأسرية والعشائرية.

إن وجود ثقافة معتادة على مختلف أشكال العنف ضد المرأة لها تبعات حاسمة على مشاركة المرأة في الحياة العامة، وخاصة في السياسة والانتخابات. إذ تتعرض العديد من النساء، بصفتهن ناخبات، للإكراه والترهيب لاتخاذ الخيارات التي يمليها آباؤهنّ أو إخوتهنّ أو أزواجهنّ. وتمنع مخاطر وتهديدات الطلاق أو التشهير العام أو العنف الجسدي بعض النساء من اتخاذ قرارات شخصية ومستقلة في الانتخابات.

وتواجه النساء، كمرشحات، السخرية والتهديد والضغوط العامة للانسحاب من الانتخابات. كما أن الافتقار إلى الاستقلال المالي يفرض على المرشحات تحديات كبيرة في تمويل أنشطة الحملات عند المقارنة مع نظرائهن من الذكور.

وأثناء مقابلة مسؤولات في العمليات الانتخابية السابقة أثناء إجراء هذا البحث، فقد تمت الإشارة إلى أن عدد حوادث العنف الموجه نحوهن منخفض نسبياً. ويرى خبراء في الانتخابات الاردنية، بأن هذه الأرقام قد تعطي أفكار تخالف الثقافة السائدة والقائمة على التسلط على أساس النوع الاجتماعي، وأن هناك قبول وتحمل كبير لها من قبل العديد من النساء.

وبالرغم من أنه لدى الهيئة المستقلة للانتخابات سياسات وآليات لحماية المسؤولين عن العمليات الانتخابية من العنف، إلا أنه لا يوجد سياسات محددة فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي تجاه الموظفات والعاملات في الانتخابات.

إن العنف القائم على النوع الاجتماعي مشكلة معقدة ومتعددة الطبقات تتطلب استراتيجيات وتدخلات متعددة للتخفيف منها. ومع ذلك، فإن تأثيره على الانتخابات واضح، لأنه يحرم النساء من حقوقهن في المشاركة على قدم المساواة كمواطنات في العملية الديمقراطية. كما يتطلب التخفيف من العنف المرتبط بالانتخابات استراتيجيات لتوفير حقوق اقتصادية متساوية، وحماية ضحايا العنف المنزلي والأسري والانتخابي، وتوفير الموارد للنساء للمشاركة المستقلة في الحياة العامة.

وفي النهاية، فإن الإرادة السياسية ضرورية لتعزيز وتنفيذ السياسات التي تقلل من العنف ضد المرأة وتستأصله.

عدد المقابلات حسب المحافظات

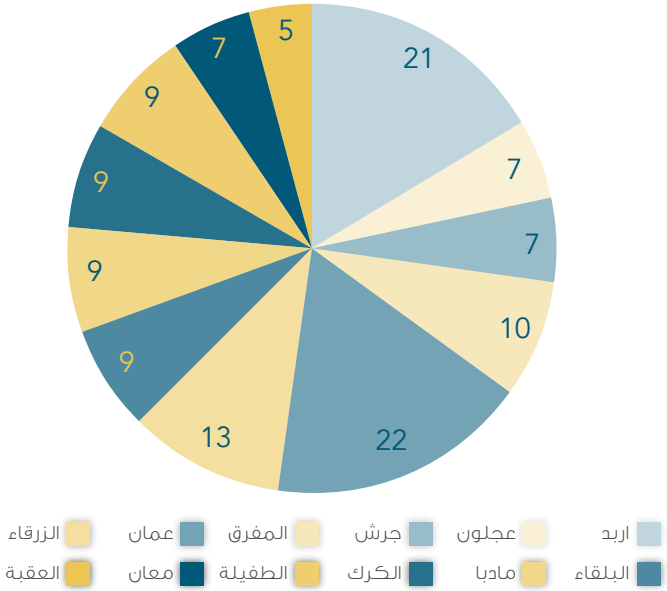

العنف ضد المرأة في الانتخابات في الأردن

تتحدث المرشحات بشكل متكرر عن التمييز والعنف ضدهن في سعيهن للحصول على حقوقهن في تولي المناصب العامة. كما تظهر الدراسة التي أجراها مركز قلعة الكرك للمرشحات (المشار إليهن لاحقاً)، أن الكثير من العنف ضد المرشحات يهدف إلى إقناعهن بالانسحاب من الانتخابات أو عدم الترشح على الإطلاق.

يشير مقال حديث[1] نشره برنامج تمكين المرأة للقيادة (HIVOS) في الأردن، إلى أن التحرش والتهديدات يعملان على ثني النساء عن ممارسة حقوقهن السياسية. حيث وصفت عضو المجلس البلدي في الفحيص سهام قعوار، كيف "اتصل ما يقارب ثلاثون رجلاً بشقيقها للضغط عليها ودفعها لسحب ترشيحها عام 2007". وقد قاوم شقيق قعوار الضغط، وواجه البعض من عشيرته. كما تعرضت قعوار للتمييز على أساس الجنس والتحقير بمجرد انتخابها.

1 العنف السياسي ضد المرأة في لبنان والأردن.

وكما يؤكد بحث مركز قلعة الكرك، بأن المرشحات في الأردن يواجهن الضغط والتمييز غالباً من داخل أسرهن وعشيرتهن. فعلى سبيل المثال، فالحة الهمامنة مرشحة أخرى عارض أبناؤها ترشحها لبلدية الشيرة في انتخابات 2017. وواجهت مرشحتين أخرتين معارضة مماثلة من عشيرتهن، وهن سلام الزعبي وريم رواجبة أيضاً. بالنسبة لرواجبة، كانت المعارضة مصحوبة بإهانات وهجمات عبر الإنترنت. كما تأتي الهجمات ضد المرشحات على شكل تدمير مواد الحملة، ولا سيما الملصقات واللافتات.

في عام 2016، أثارت إحدى المرشحات للانتخابات البرلمانية غضباً عاماً بشأن قرارها في استبدال صورتها في قائمتها الانتخابية بباقة من الزهور. على الرغم من نفي المرشحة علياء أبو هليل في وقت لاحق أنها استبدلت صورتها بسبب مخاوف من تدمير ملصقات الحملة[1] ، إلا أن التحليلات على موقع ستيب فيد (Stepfeed) اقترحت خلاف ذلك.

وأكدت المشاركات في أحد مشاريع مركز قلعة الكرك السابقة، وتحديداً عضوات شبكة الكرك للسيدات المنتخبات، أن تدمير المواد الانتخابية يعني أن المرشحات لا ينشرن غالباً صورهن في الحملات الانتخابية. إذ غالباً ما تُستخدم القوالب النمطية المبنية على الجنس والقيم المحافظة لانتقاد النساء اللواتي ينشرن صورهن.

على سبيل المثال، واجهت لمياء داوود في عام 2016 ردود فعل مسيئة على وسائل التواصل الاجتماعي بعد نشر صورة لها لإعلان ترشحها في مدينة الزرقاء[2]. وفي حين أن انتقاد المظهر واللباس حقيقة يومية للعديد من النساء حول العالم، فإن الجدل حول صورة داوود أشعل نقاشاً جديداً في الأردن حول المشاركة الفعلية للمرأة في السياسة الأردنية وكشف عن نقص كبير في دعم حقوق المرأة في المشاركة في عملية الانتخابات.

غالباً هناك معارضة لمشاركة المرأة في السياسة من قبل العائلة والعشيرة، وذلك ما أكدته هذه الدراسة، فعلى سبيل المثال، صرَّحت مرشحة سابقة شابة من دائرة بدو الجنوب علناً بأن زوجها طلقها بعد أن رفضت الخضوع لرغبته في الانسحاب لصالح مرشح من عائلة زوجها في دائرتها الانتخابية[3]. وعلى الرغم من أن الإكراه الأسري وترهيب النساء يعد انتهاكاً خطيراً وعنيفاً للحقوق، إلا أنه يظل موضوعاً محظوراً للمناقشة العامة وعادةً ما يُنظر إليه على أنه مسألة "خاصة". وأقرت المشاركات في هذا البحث بأن الخوف من الطلاق هو أداة شائعة تستخدم للسيطرة على خيارات التصويت للنساء، وأحياناً طموحاتهن للترشح للمناصب المنتخبة.

1 لماذا هذه السياسية تريد الترشح لمنصب في الاردن وهي على هيئة باقة زهور.

2 أجمل مترشحة في الانتخابات الاردنية تتحدى المتطرفين.

3 وكالة رم الإخبارية.

دراسة العنف ضد المرأة في الانتخابات

على الرغم من أن هذه الدراسة ركزت على العنف ضد المرأة في الانتخابات، فمن المهم التركيز على هذه القضية المحددة في السياق الأوسع للعنف ضد المرأة في الأردن بشكل عام. انقسمت أدارة البحث إلى جزئين رئيسيين الأولى لتغطية الآراء العامة المتعلقة بالعنف ضد المرأة في الانتخابات والجزء الثاني فيما يتعلق بالعنف الذي واجهته المستجيبة كمرشحة للانتخابات أو كسيدة عاملة في إدارة العملية الانتخابية، أما في مقدمة الاستمارة فطلب فريق البحث من المستجيبات وصف أشكال العنف التي تتعرض لها النساء بشكل عام بما فيها أمكان العمل والتعبير عن مستويات الوعي والموارد المتاحة لضحايا العنف.

العنف في أماكن العمل

توافق معظم من أجريت معهن المقابلات أن هناك نساء في الأردن يواجهن أشكال من العنف في الأماكن العامة، خصوصاً في أماكن العمل. حيث تؤمن المستجيبات بأن استغلال المرأة يكون أكبر في القطاع الخاص، ولكنه غير غائب تماماً في أماكن العمل للقطاع الحكومي.

إذ تواجه بعض النساء الموظفات في الأردن التحرش الجنسي والجسدي والاعتداء اللفظي وهن أكثر عرضة للاعتداء على حقوقهن في قانون العمل. وكذلك فالفقر والنقص في الاستقلال الاقتصادي يؤدي إلى أن تكون النساء عرضة للعنف داخل أماكن العمل بما في ذلك التميز والاستغلال، وأشارت عديد من المستجيبات أن هذه العوامل تفرض علهن قبول أخذ رواتب منخفضة، والقبول بساعات عمل إضافية غير مدفوعة ونقص الامتيازات.

"يفضل القطاع الخاص تشغيل الذكور لأن النساء يحتجن إجازات أمومة، ولا يملكن القدرة على العمل لساعات متأخرة أو للعمل في الميدان (في الشارع - خارج المكتب). بالإضافة إلى أنهم يعتقدون أن الرجال يستطيعون التركيز أكثر بالعمل، بينما على النساء أن توازنّ بين العمل خارج المنزل والعمل داخل المنزل ومسؤولية رعاية الأطفال".

— مرشحة سابقة، مطلقة، عمرها 43 عاماً.

"أنا أعرف امرأة تم فصلها من العمل لأنها رفضت الرضوخ للتحرش الجنسي من قبل المدير، كما لا يوجد تأمين صحي للعاملات في بعض الأماكن".

— مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، متزوجة، عمرها 43 عاماً.

وبشكل عام، يعتبر القطاع العام أكثر أماناً من حيث العنف أو المضايقة تجاه النساء العاملات، وأكثر عدالة

فيما يتعلق بالرواتب والتأمينات. ومع ذلك، تخضع المزايا الأخرى للمزاج الإداري أو الإشرافي، مثل الاجازات. وبالرغم من أن الإبلاغ عن مضايقة المسؤولين والمشرفين المباشرين أو زملاء العمل يكون أقل تكراراً في القطاع العام، تشير العديد من المستجيبات إلى أن موظفات الخدمة المدنية اللواتي يواجهن الخط الأمامي يتعرضن لسوء المعاملة من قبل المراجعين، وأكثر من ذلك، تواجه النساء في القطاع العام حواجز في صعود سلم الترقية، وقدرات غير معترف بقيمتها، ورجال يقللون من إنتاجيتهن وقدراتهن.

"يتسبب القطاع العام في تقويض حقوق المرأة في تولي مناصب إدارية أعلى، ولا يمنحهن السلطة ليصبحن مديرات. إذ تسيطر المحسوبية على المجتمع، ويعتبرون أن الإناث عاطفيات، وإن شغلن مناصب إدارية فلن تعمل المرأة بشكل صحيح وسيحاول المجتمع للحد من سلطاتها".

— مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، متزوجة، عمرها 32 عاماً.

"في العمل العام، تتعرض المرأة للعنف الأخلاقي واللفظي، لأن الرجال يحاولون دائماً إضعاف معنوياتهن ومحاولة قطع طريقهن حتى لا يصلن إلى المناصب العليا والترقيات".

— مرشحة سابقة، مطلقة، عمرها 61 عاماً.

أسباب العنف

قدمت المستجيبات في الاستطلاع مجموعة متنوعة من أسباب العنف ضد المرأة في الأردن، وهي اقتصادية وثقافية على نطاق واسع. واقترحت عدد من المستجيبات أن الفقر وغياب الاستقلال المالي يجعل النساء عرضة للاستغلال والعنف.

"ضعف الوضع الاقتصادي للمرأة، حيث أن راتبها يبقيها تحت سلطة زوجها أو أبوها".

— مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، متزوجة، عمرها 43 عاماً.

"العنف الاقتصادي أيضاً يجرد النساء من حقوقهن في الميراث، وفي حال اعترضت ستتعرض للعنف من قبل إخوتها. والفقر هو أحد أسباب العنف، حيث إذا وجد الرجل نفسه عاطلاً عن العمل، سينفس هذا الملل على إمرأته بالعنف".

— مرشحة سابقة، متزوجة، عمرها 63 عاماً.

عزت الغالبية العظمى من المستجيبات أسباب العنف إلى العادات الاجتماعية والثقافية. حيث ترسم معظم من تمت مقابلتهن صورة لمجتمع يروج للنساء على أنهن يعتمدن على الرجال، وثقافة معتادة على العنف ضد المرأة، حيث يتصرف المعتدون دون عقاب.

تساهم الأفكار التي تنص على خضوع المرأة للرجل، والانتماء إلى المنزل، وضرورة تقبل قرارات الذكور، بخلق ظروف تسمح بالعنف ضد المرأة. هذه المعتقدات الراسخة والمتأصلة بعمق مع مرور الوقت تتوارثها الأجيال لتكون دورات من السلوك العنيف. وتننظر مجموعة ممن أجريت معهن المقابلات في الغالب إلى العنف على أنه ينبع من الأسرة، لتجنب جلب المشاكل للعائلة، والحفاظ على المكانة داخل العشيرة.

"يرى المجتمع أن على النساء البقاء في المنزل، وهي فكرة شائعة نشأنا جميعاً عليها. نحن أيضاً نربط النساء بالعار، على سبيل المثال، إذا كانت المرأة على خلاف مع زوجها وأساء معاملتها ولجأت إلى عائلتها، قد لا يسمح والدها لها بالطلاق لأنه يُعتقد أنه من العار أن تكون مطلقة".

— مرشحة سابقة، عمرها 51 عاماً.

"يتم التحكم في النساء في بعض المناطق، حيث أن مصيرها تقرره عائلتها وليس هي. نجد بعض الناس في بعض المناطق لا يسمحون لبناتهم بالدراسة، حتى في اختيار الأزواج، وهذا يعتبر عنف ضدهن".

— مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، عزباء، عمرها 48 عاماً.

في حين تستشهد المرشحات السابقات أيضاً بالثقافة والتقاليد كأسباب رئيسية للعنف، فإن هذه المجموعة - أكثر من المسؤلات السابقات في العمليات الانتخابية - تلقي بعض اللوم على النساء أنفسهن، إما لقبول العنف على النحو الذي هو عليه، أو عدم إدراكهن لحقوقهن، أو كونهن ضعيفات وغير حازمات. التفسير المحتمل لهذا التمييز هو أن النساء المرشحات يتحملن قدراً من المضايقة وإساءة المعاملة كطامحات للمناصب السياسية، وهو مجال مخصص ثقافياً للرجال. ومن المفترض أن هذه التجارب تعني أن المرشحات يملكن شخصيات قوية منيعة ويرفضن العنف الموجه ضدهن.

وكما ذكر سابقاً، فإن النساء اللاتي تمت مقابلتهن في هذه الدراسة يعتبرن في الغالب أوفر حظاً من باقي السيدات وخاصة الناخبات، وبالتالي تم تثقيفهن بشكل أفضل بشأن حقوقهن ودعمهن في خيارات وموارد لتخطي الظروف العنيفة؛ إلا أن هذه الخيارات والموارد غير متاحة للعديد من النساء الأردنيات.

"هيمنة الذكور على صنع القرار والإفلات من العقاب وغياب العقوبة التي تمنع تكرار هذا الفعل. تشجع مجتمعنا على العنف باللغة اليومية (إذا كان يسيطر عليها، فهو رجل حقيقي) وتزداد رجولته إذا عرَّض امرأة للعنف. ويلعب نقص الوعي وسائل الإعلام والمسلسلات والأفلام دوراً كبيراً في تعزيز العنف ضد المرأة كما تفعل التنشئة. كذلك الدين والأحاديث يمكن تفسيرها بطريقة خاطئة".

— مرشحة سابقة، متزوجة، عمرها 52 عاماً.

عندما سُئلت المستجيبات عما إذا كانت التقاليد الاجتماعية والثقافية تؤثر على مستويات وأشكال العنف ضد المرأة، أجابت معظمهن على ذلك بالإيجاب.

س: هل تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية على مستويات العنف ضد المرأة وأشكاله؟

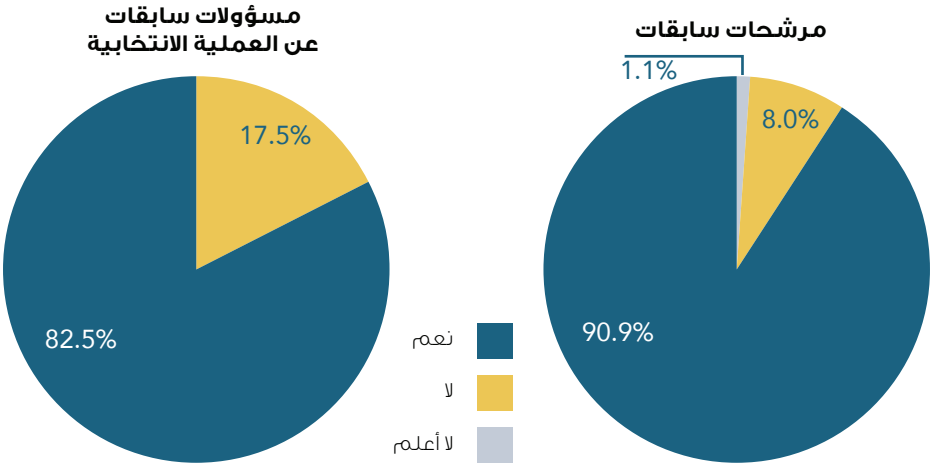

س: هل تعتقدين بوجود وعي كافٍ بالعنف ضد المرأة في الأردن؟

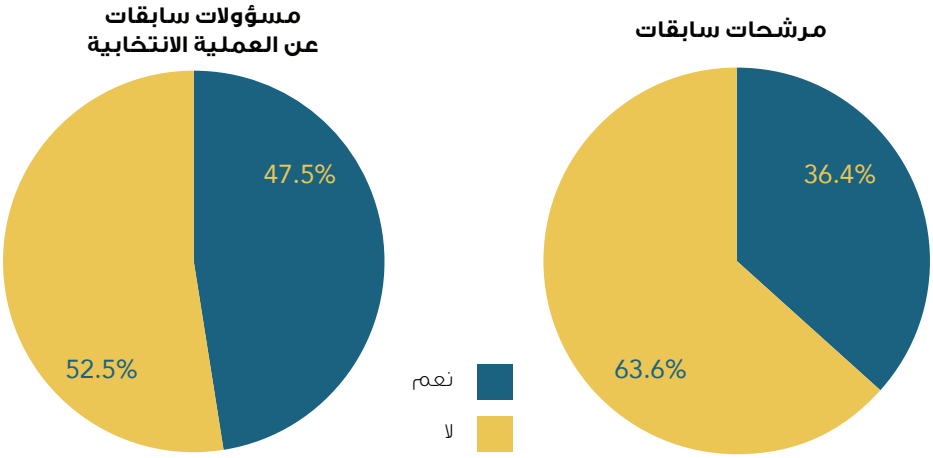

ليس من الغريب أيضاً بالنظر إلى مستويات تعليم المستجيبات للدراسة ووعيهن بالحقوق، أن تنقسم آراء المستجيبات حول وجود خدمات أو موارد كافية لضحايا العنف في الأردن.

كذلك انقسمت آرائهن حول حماية النظام القانوني والقضائي للنساء بشكل كافٍ من العنف (٥٢.٥% من المسؤولات السابقات في العملية الانتخابية، و ٦٢.٥% من المرشحات السابقات). علماً أنه لا توجد مواد في القانون الأردني تمنع العنف ضد المرأة تحديداً أو ملاحقته قضائياً.

س: هل توجد عناية أو خدمات كافية لضحايا العنف من النساء؟

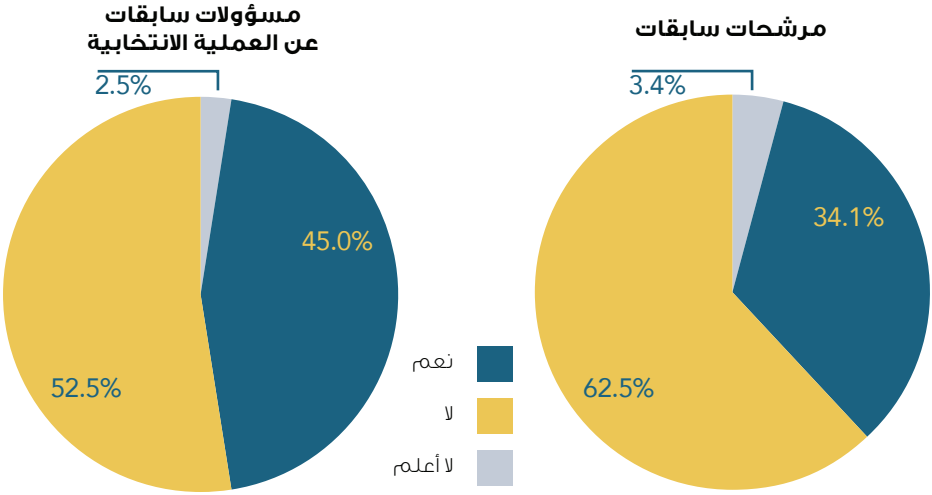

بالرغم من إيمان نصف المستجيبات بأن القانون والقضاء لا يحميان النساء، فإنَّهنَّ يدركن بأن العديد من الضحايا غير قادرات للوصول لهذه الحماية. الحواجز التي تعيق ضحايا العنف الذين يلتمسون الإنصاف والعدالة مماثلة لأسباب العنف في المقام الأول - الثقافة والتقاليد. ويشكل العار والاعتماد على الغير حواجز رئيسية تحول دون وصول المرأة إلى نظام العدالة. إذ تخشى النساء ردود أفعال أسرهن، وعار فضيحة البحث عن العدالة خارج الأسرة أو العشيرة.

"العار هو أكبر عائق يواجه المرأة عندما تحاول المطالبة بالعدالة. وبالرغم من كونها ضحية، فمجرد مطالبتها بالعدالة قد تودي بحياتها، لأجل أن لا توصم العائلة بالعار".
— **مرشحة سابقة، متزوجة، عمرها 46 عاماً.**

"لا توجد سرية إذا لجأت أنثى إلى المحكمة، هذه بذاتها تعد مشكلة لأننا نظام عشائري، والنظام العشائري لا يسمح للقانون بأخذ مجراه لأن بعض الأطراف تتدخل وتحلها بفنجان من القهوة".
— **مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، متزوجة، عمرها 32 عاماً.**

بالإضافة إلى الحواجز الثقافية والتقليدية، اتفق العديد ممن أجريت معهنّ المقابلات، على أن عدم الاستقلالية المادية للمرأة يحد من قدرتها العملية على الوصول إلى النظام القانوني ونظام العدالة، حتى في حال وجود قوانين لمنع أو معاقبة العنف القائم على النوع الاجتماعي. بينما تقر بعض المستجيبات بإنصاف القوانين، إلا إنهنّ يعتقدن أن الإجراءات القانونية يمكن أن تكون مكلفة ومستهلكة للوقت. وسيكون من الصعب إجراء عملية قانونية إن لم تتمكن المرأة من الوصول إلى مواردها المالية الخاصة، كما هو الحال بالنسبة لإيجاد مكان آمن للسكن أثناء العملية الانتخابية.

"[إنها] تفقد حقوقها في حماية أطفالها، حتى إن رأت العنف. لا يوجد مكان آخر لتذهب إليه، باستثناء منزل زوجها. على سبيل المثال، إذا تركت زوجها، فإن عائلتها لن تستقبلها أو قد تكون العائلة تعاني من وضع مالي صعب".

— **مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، متزوجة، عمرها 51 عاماً.**

"الاعتماد المادي على الرجل يشكل عائق، إذا كانت مستقلة مادياً، فلن تبقى في منزل مليء بالعنف. ناهيك عن أن القوانين ونظام العدالة تشكل عقبه أيضاً، إذ قد تستغرق قضايا النفقة والحضانة، على وجه الخصوص، عدة سنوات، بالإضافة إلى العبء المادي من رسوم ومصاريف وأتعاب المحاماة".

— **مرشحة سابقة، متزوجة، عمرها 46 عاماً.**

العنف ضد المرأة المرتبط بالانتخابات في الأردن

تشارك النساء في الأردن بنشاط في العمليات الانتخابية كمرشحات ومسؤولات عن العملية الانتخابية. في عام 2017، أشركت الهيئة المستقلة للانتخاب 11,374 امرأة في العملية الانتخابية. وكما يوضح الجدول أدناه، فإن غالبية هؤلاء النساء عملن على المستوى المحلي في مراكز الاقتراع.

أرقام ونسب الإناث بين الموظفين في انتخابات 2017[1].

النوع	عدد الإناث	العدد الاجمالي	نسبة الإناث
مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب	1	5	20%
مكاتب اللجان الانتخابية	159	1776	9%
موظفي عرض قوائم الناخبين	77	441	17%
مدخلي البيانات	50	150	33%
موظفي أنظمة الحاسوب	36	321	11%
لجان الاقتراع والفرز	8,345	26,973	31%
موظفي مراكز الاقتراع والفرز	2,429	6,630	37%
لجان غرف العمليات والنتائج	269	1,838	15%
اللجان الخاصة	8	72	11%

تعتقد غالبية المجموعتين اللتين تمت مقابلتهما لهذا البحث أن العنف ضد المرأة في الانتخابات يحدث ويكون مرئياً للجمهور. ومع ذلك، تعتقد نسبة أكبر من المرشحات السابقات (76.1%) أن هذا هو الحال، أكثر من المسؤولات السابقات عن العمليات الانتخابية (62.5%).

1 تم إعداد هذا الجدول بناءً على التقرير النهائي لانتخابات عام 2017 الذي نشرته الهيئة المستقلة للانتخاب.

س: هل العنف ضد المرأة خلال الانتخابات ظاهر علناً؟

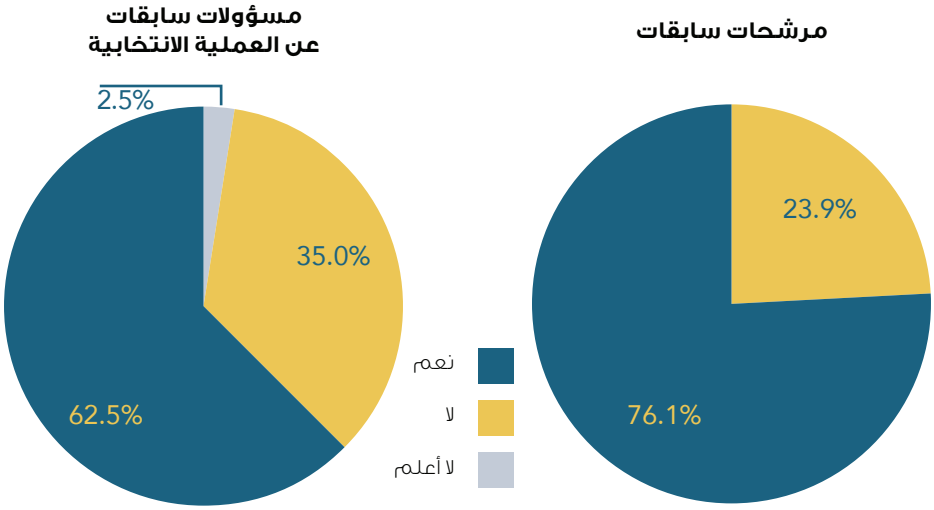

العنف ضد الناخبات

تعتقد والمرشحات السابقات والمسؤولات عن العملية الانتخابية، وبشكل واضح، أن شكلاً مهماً من أشكال العنف ضد المرأة هو الترهيب والإكراه على خيارات التصويت للنساء. في حين تعتقد نسبة من المرشحات السابقات (86.4%) أنه يتم منع النساء من التصويت أو إكراههن على التصويت بطريقة معينة، وتعتقد أكثر من ثلاثة أرباع المسؤولات السابقات عن العملية الانتخابية (77.5%) أن هذا هو الحال. ويتفق معظمهن على أن أفراد الأسرة أو العشيرة هم عادة مرتكبي هذا الشكل من أشكال العنف، مما يمنع النساء من اتخاذ خيارات حرة.

"إجبارها على التصويت لمن تراه الأسرة مناسباً، وليس لمن يمثلها".
— مرشحة سابقة، عمرها 51 عاماً.

كشفت مسؤولة سابقة عن العملية الانتخابية عن تجربة شخصية للعنف العائلي المرتبط بالانتخابات:

"قاطعت الانتخابات، لكن أخي صفعني لعدم تصويتي لمرشح العشيرة، وفعلاً، ذهبت وصوتت".
— مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، متزوجة، عمرها 32 عاماً.

بالنظر إلى الاعتماد الكبير للعديد من النساء الأردنيات على أسرهن، من المرجح أن يكون الإكراه على اختيار التصويت أكثر شيوعاً خلف الأبواب المغلقة، مع وجود تهديدات بالطلاق بشكل متكرر من قبل كلتا المجموعتين اللاتي تمت مقابلتهن. بالنسبة للعديد من العائلات - وخاصة في المجتمعات الريفية - فإن التصويت في الكتل أو العشيرة هو المعيار.

"نحن نعيش في مجتمع حيث يعد الرجال بالتصويت لمرشحين معينين ومنحهم أصوات زوجاتهم وأولادهم دون استشارة. إذا كان الرجل يريد التصويت، فلا يُسمح للمرأة بالتصويت إلا للمرشح الذي يختاره الزوج".
— مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، عزباء، عمرها 27 عاماً.

قدمت المستجيبات أيضاً العديد من الأمثلة على الطرق التي يكون فيها أفراد الأسرة الذكور عنيفين، ويقومون بإكراههنّ من أجل الحصول على أصواتهنّ:

"قضية في المفرق؛ هدد الزوج زوجته بالطلاق إذا لم تصوت لشخص معين".
— مرشحة سابقة، عزباء، عمرها 40 عاماً.

"هدد رجل زوجته بالطلاق إذا صوتت لشخص آخر. ضغط أخ على أخته للتصويت لشخص ما، وعندما رفضت قام بضربها أمام مركز الاقتراع".
— مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، متزوجة، عمرها 55 عاماً.

في كثير من الأحيان، يقود التخويف إلى انتهاك حق الناخبة في الإدلاء بصوتها بالاقتراع بطريقة سرية للتأكد من أنها تتخذ القرار "الصحيح".

"تضطر المرأة إلى التصويت كأمية، حتى يتمكن زوجها من معرفة لمن صوتت. أيادي النساء ملفوفة للظهور على أنها مكسورة، لذا يمكن لأزواجهن الدخول معهن والانتخاب لمن يريدون".
— مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، متزوجة، عمرها 43 عاماً.

بالإضافة إلى الترهيب والإكراه والعنف الجسدي، تقع النساء المتضررات اقتصادياً ضحايا للاستغلال المادي للتأثير على أصواتهن.

"شراء الأصوات والمال السياسي، من مظاهر العنف الاقتصادي لأن هذا يستغل احتياجات المرأة".
— مرشحة سابقة، عزباء، عمرها 40 عاماً.

للعنف ضد الناخبات آثار حاسمة على المشاركة المتساوية في العملية الديمقراطية.حيث اعتقدت أكثر من نصف المستجيبات (47.7% من المرشحات السابقات و47.5% من مسؤولات سابقات في العملية الانتخابية) أن النساء في الأردن يخشين المشاركة في الانتخابات أو التصويت. وأن العديد من النساء في الأردن اللواتي يخشين من العقاب الأسري والعار المجتمعي، وغير قادرات على اختيار ممثلهن بشكل مستقل أو المشاركة في الأحداث السياسية.

العنف ضد النساء المرشحات

أبلغت المرشحات السابقات وعددهن 88، عن 153 حالة عنف مختلفة واجهنها من خلال تجاربهن في الترشح للانتخابات. تعرف معظم المستجيبات أن العنف كان يهدف إلى إجبارهن على سحب ترشيحهن، عادة لإفساح المجال لمرشح ذكر. كما أفادت العديد ممن أجريت معهن المقابلات عن تلقيهن عروض مالية لسحب ترشيحهن. فإذا لم ينجح الابتزاز المالي، يتحول الأمر إلى الهجوم ضدهن والذي يشكك في أهليتهن للترشح للانتخابات، بناءً على الصور النمطية والتقليدية والثقافية.

عدد حالات العنف التي تعرضت لها المرشحات السابقات عن العملية الانتخابية

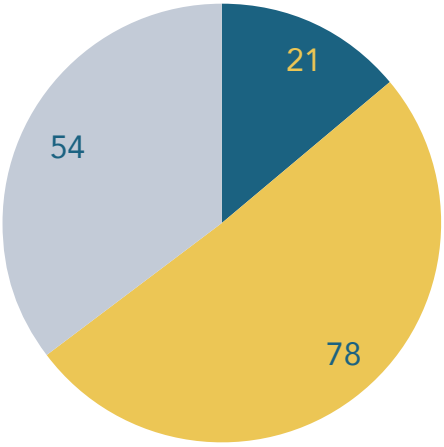

"تؤدي التهديدات والترهيب واللغة السلبية والتعليقات إلى انسحاب النساء من الانتخابات لصالح أشخاص ذكور آخرين".
— مرشحة سابقة، متزوجة، عمرها 33 عاماً.

"قامت مجموعة من الناس بتحريض أخي ضدي على عدم السماح لي بالترشح للانتخابات، بالقول أنني امرأة وهذا أمر مخز لأن الرجال هم من يجب أن يمثلوا العشيرة".
— مرشحة سابقة، متزوجة، عمرها 51 عاماً.

س: عندما كنتِ مرشحةً، هل واجهتِ أياً مما يلي؟

تصنيف حالات العنف التي تعرضت لها المرشحات السابقات عن العمليات الانتخابية

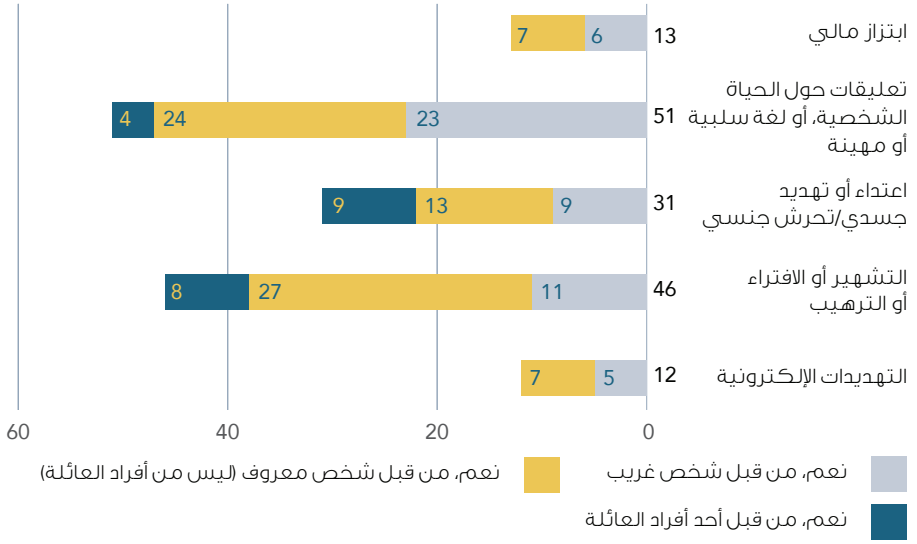

يمكن تصنيف نصف الحوادث العنيفة التي أبلغت عنها المرشحات السابقات، بشكل واسع، على أنها خطاب كراهية قائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك:

- تعليقات حول الحياة الشخصية للمرشحات،
- لغة سلبية ومهينة،
- التشهير أو الإفتراء.

أفادت المستجيبات بأن العديد من مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي، يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لتوجيه التعليقات العنيفة على المرشحات لتهديدهن وتخويفهن.

"لقد تعرضت للعديد من التهديدات، عادة من قبل المنافسين، يقومون بإرسال رسائل تهديد ... كما ينشرون الإهانات على صفحات العشيرة والمواقع الإخبارية".
— **مرشحة سابقة، متزوجة، عمرها 53 عاماً.**

"تعرضت للتشهير والترهيب على وسائل التواصل الاجتماعي من حسابات مزيفة. كما تعرضت حياتي الشخصية للهجوم أيضاً".
— **مرشحة سابقة، متزوجة، عمرها 52 عاماً.**

تحصل حوادث العنف ضد المرأة من قبل غرباء وأشخاص معروفين لدى المرشحات على حد سواء. وأظهر البحث أن 83 من هذه الحوادث ارتكبها أفراد من الأسرة أو أفراد من خارج الأسرة معروفين لدى المرشحات، بالاضافة إلى 70 حادثاً ارتكبها غرباء.

س: هل سبق أن أشار مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي إليك بطريقة سلبية/مهينة؟

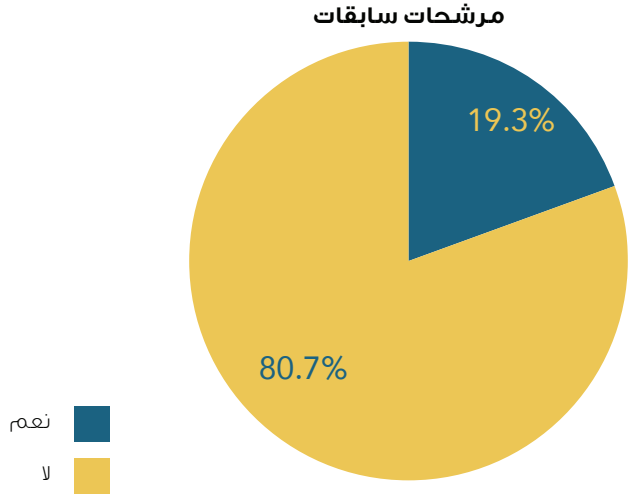

في الأردن، كما هو الحال في العديد من البلدان، يكون العنف القائم على النوع الاجتماعي على وسائل التواصل الاجتماعي شخصياً وغالباً ما يستهدف أُسر المرشحات.

"قالت منشورات فيسبوك أنني أستغل مظهري للترويج لحملتي الانتخابية، وأنني أستخدم بناتي كسلع في الانتخابات. بالإضافة لذلك، تم اختراق حسابي على الفيسبوك، ونشر مقاطع فيديو جنسية وإرسالها لجميع أصدقائي. كان هناك أيضاً تعليقات عن حياتي الشخصية مثل أنني سأعمل لصالح أسرة زوجي".
— **مرشحة سابقة، متزوجة، عمرها 50 عاماً.**

"طالت بعض التعليقات حياتي الشخصية وأسلوب حياتي وطريقة لبسي، واتهامي بأني امرأة متحررة لا يمكنها تمثيل العشيرة".
— **مرشحة سابقة، مطلقة، عمرها 43 عاماً.**

"لغة سلبية ومهينة، مثل أنك فتاة عديمة الخبرة، كيف ستمثلي العشيرة أو المجتمع. كما نشرت تعليقات تخص حياتي الشخصية حيث أن بعض الأشخاص الذين لا أعرفهم قاموا بنشر شائعات بأنني انفصلت عن زوجي وأطفالي وأنهم يعارضونني في الحملة الانتخابية".
— **مرشحة سابقة، متزوجة، عمرها 44 عاماً.**

في حين أن العديد من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يكونوا عنيفين وشرسين في هجومهم تجاه المرشحات، إلا أن خمسة مستجيبات فقط قلن إنهن يرين أن وسائل الإعلام قد أشارت إليهن بطريقة سلبية أو مهينة. وأشار عدد أكبر بقليل من المستجيبات (14) إلى أنه تمت الإشارة إليهن بطريقة سلبية أو مهينة عند المشاركة في الجلسات الحوارية أثناء الانتخابات، من قبل مرشح معارض أو من الجمهور.

كذلك سئلت المرشحات السابقات عن الإجراء الذي تم اتخاذه، إن وجد، فيما يتعلق بالحوادث التي تم تحديدها لفريق الباحثين، حيث قالت أغلب المستجيبات إنهن لم يتخذن أي إجراء.

وحاول عدد قليل منهن الدخول في حوار مع من هاجموهن، وقالت سبعة من المستجيبات إنهن اتخذن نوعاً من الإجراءات القانونية أو الرسمية، بما في ذلك الدعاوى القضائية والتقارير والشكاوى إلى وحدة الجرائم الإلكترونية داخل مديرية الشرطة. على الرغم من خطورة العديد من التهديدات والعنف، أظهرت المرشحات الأردنيات العزم والمثابرة، حيث قالت اثنتان فقط من المستجيبات إنهن انسحبن من الحملة الانتخابية.

العنف ضد المسؤولات السابقات عن العملية الانتخابية

تختلف تجارب وتصورات العنف ضد المرأة بشكل كبير بالنسبة للمسؤولات السابقات عن العملية الانتخابية مقارنة بالمرشحات. فقد أفاد عدد قليل جداً من المسؤولات السابقات عن العملية الانتخابية اللواتي أجريت معهن مقابلات لهذا البحث أنهن تعرضن لأي حوادث عنف. في الواقع، حيث قالت 40 مستجيبة إنهن شهدن نسبة أقل بكثير من العنف من خلال 11 حادثة فقط. تضمنت ثمانية منها لغة سلبية أو مهينة أو تعليقات حول حياتهن الشخصية.

بما أن عينة المسؤولات السابقات عن العملية الانتخابية اللواتي شملهن الاستطلاع لهذه الدراسة تشكّل أقل من نصف في المائة من جميع النساء العاملات لصالح الهيئة المستقلة للانتخاب في عام 2017، فإن العينة صغيرة جداً بحيث لا يمكن استخلاص نتيجة نهائية حول سبب معاناة المسؤولات السابقات عن العملية الانتخابية من مستويات منخفضة من العنف مقارنة بالمرشحات. بينما يتفق خبراء الانتخابات على أنه بشكل عام، العنف ضد المسؤولات السابقات عن العملية الانتخابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يحدث بشكل أقل تكراراً من البلدان التي تتصف بالعنف خلال العمليات الانتخابية، إلا أنه يلزم إجراء مزيد من البحث في هذا الموضوع.

عدد حالات العنف التي تعرضت لها المسؤولات السابقات عن العملية الانتخابية

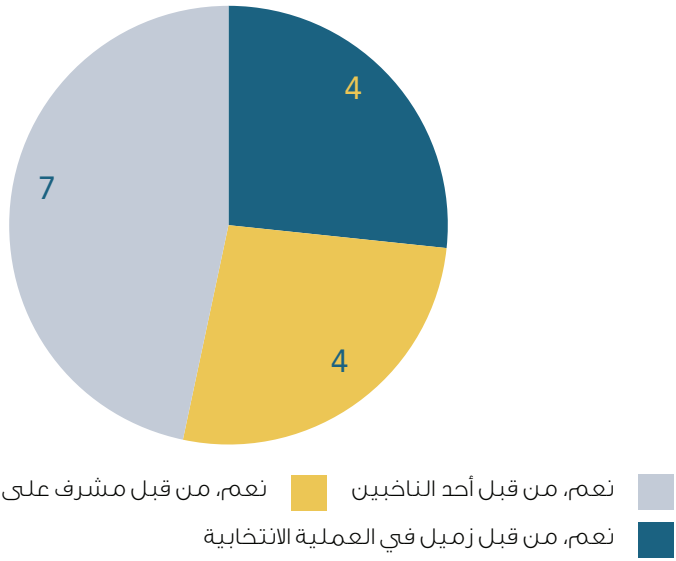

س: عندما كنت مسؤولة سابقة عن العملية الانتخابية، هل تعرضت للتالي؟

تصنيف حالات العنف التي تعرضت لها المسؤولات السابقات عن العمليات الانتخابية

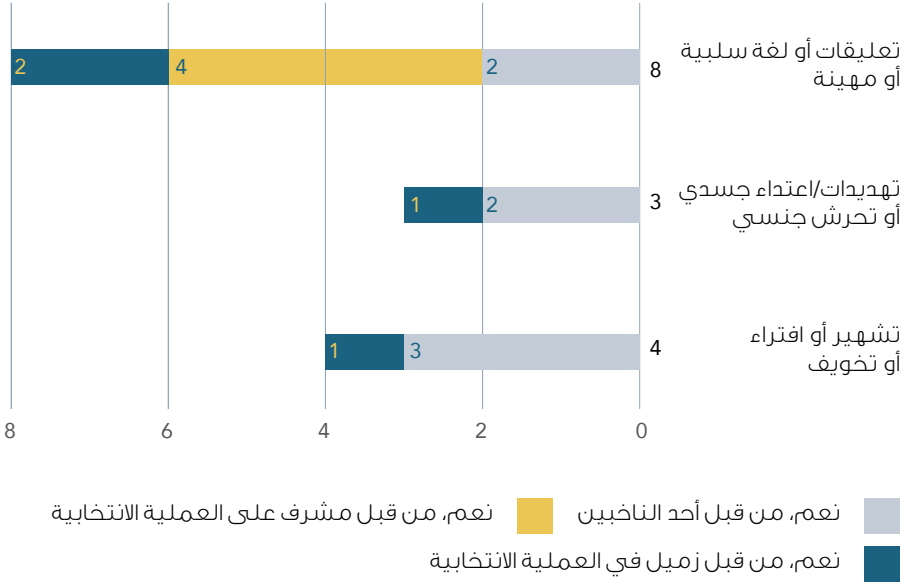

بينما من الضروري إجراء المزيد من الاستقصاء والبحث مع عينة أوسع من المسؤولات عن العملية الانتخابي، وهناك تفسير واحد محتمل للاختلاف الموجود في مستويات العنف المعلن ما بين المسؤولات السابقات عن العملية الانتخابية من جهة والمرشحات من جهة أخرى، حيث من المحتمل أنه عادةً ما تكون المسؤولات عن العملية الانتخابية هن موظفات حكوميات، وهي وظيفة مقبولة ثقافياً للمرأة في الأردن.

ويجب الإشارة إلى أن القانون الأردني يتضمن مواد مخصصة لحماية الموظفين الحكوميين ضد العنف بشكل عام (بالرغم أنه لا يتضمن مواد محددة للعنف القائم على النوع الاجتماعي). بالإضافة أن الهيئة المستقلة للانتخاب لديها سياسات أو آليات لحماية مسؤولي الانتخابات ضد العنف (أيضاً بشكل عام وليست محددة للنوع الاجتماعي). معظم الحوادث لتجارب العنف تبين بأنها مرتبطة بمشرفين أو زملاء العمل بأن يكونوا تعاملوا بالقليل من الاحترام أو استخدموا ألفاظ غير مقبولة.

"طلب مني مشرف يرتدي شارة من الهيئة المستقلة للانتخاب أن أعطيه ورقة اقتراع من الأوراق التي بحوزتي، ولكن عندما رفضت لأنني مسؤولة عنها، قال بأنه هو المشرف وكان غاضباً وأخذ ورقة واحدة. عندما أخبرته أنني سأتصل بالهيئة، أعاد الورقة وقال إنني اجتزت الاختبار، أردت فقط رؤية رد فعلك. بالطبع، جعله يبدو كاختبار، ولكن في الواقع، لم يكن كذلك وكان كاذباً".

— مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، عمرها 51 عاماً.

أفادت المسؤولات السابقات عن العملية الانتخابية أنهن شهدن 18 حادثة عنف ضد ناخبات في مراكز الاقتراع، والتي تضمنت ستة حوادث تخويف و 11 حالة إكراه. ولا بد من الإشارة إلى أن غالبية مسؤولات سابقات عن العملية الانتخابية دافعن عن عملية التصويت والبيئة في مراكز الاقتراع وما حولها.

"هناك بيئة مريحة من خلال اتخاذ سياسات لحماية المرأة، بوجود مراكز مخصصة للنساء وليس هناك أي إزعاج حتى بالنسبة للنساء اللاتي يرتدين الحجاب، حيث توجد شرطة نسائية لتوفير الحماية، وفي حالة دخول الرجال يتم إخراجهم".

— مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، أرملة، عمرها 62 عاماً.

عقبات كبيرة أمام مشاركة المرأة في الانتخابات

تعتقد معظم المسؤولات السابقات عن العملية الانتخابية أن الهيئة المستقلة للانتخاب قد أدمجت النساء بنجاح في العمليات الإدارية للانتخابات. إلا أن الأدلة توضح أن الهيئة المستقلة لم تصل بعد إلى التكافؤ بين الجنسين بين كوادرها. كما يوضح الجدول السابق، كانت أقل من 30 في المائة بقليل أي من 38,206 موظفاً في الهيئة المستقلة للانتخاب في عام 2017 من النساء.

كما تعتقد المسؤولات السابقات عن العملية الانتخابية أن وجود الشرطة النسائية يساعد على حماية العديد من الناخبات من العنف الجسدي، ولكن ليس من عملية إكراههن أو ترهيبهن من قبل أفراد الأسرة. ومع ذلك، تعترف معظم المستجيبات في كلتا المجموعتين بأن المسافة التي يجب على النساء قطعها في كثير من الأحيان للوصول إلى مراكز الاقتراع والأجواء المزدحمة والمزعجة خارج مراكز الاقتراع يمكن أن تجعل العملية الانتخابية معادية للمرأة وتشكل عائقا أمام مشاركتها.

حيث من الصعب على النساء - لا سيما المسنات أو ذوات الإعاقة - السير لمسافات طويلة إلى مراكز الاقتراع أو تحمل حشود من الرجال غير المنظمين للإدلاء بأصواتهن. وعلى الرغم من أن العديد من مراكز الاقتراع في الأردن مخصصة فقط للنساء أو الرجال، إلا أن العديد من المستجيبات لاحظن أن هذا الفصل لا يتم تطبيقه في كثير من الأحيان أو قد يتجمع الرجال بالقرب من مراكز الاقتراع أو الخطوط المخصصة للنساء فقط، مما يجعلها بيئة غير مريحة للنساء وتزيد من الشعور بالترهيب.

"يرسل كل مرشح مؤيديه أمام مراكز الاقتراع وتبدأ أعمال الشغب أو التحرش الكلامي أو الجسدي".

— مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، عزباء، عمرها 27 عاماً.

"إن مراكز الاقتراع مزدحمة وغير منظمة وفوضوية. العدد الكبير من الرجال والمسافات الطويلة دون وسائل النقل".

— مرشحة سابقة، متزوجة، عمرها 61 عاماً.

تتفق كلتا المجموعتين من المستجيبات على أن الثقافة المحافظة في الأردن والقوالب النمطية التقليدية تؤكد الإكراه والترهيب اللذان يمنعان المرأة من المشاركة على قدم المساواة في العمليات الانتخابية كناخبات. كما اتفقن على أن الافتقار إلى الاستقلال المالي والوصول إلى تمويل الحملات يمنع النساء من الترشح. حيث تخلق تكلفة الانتخابات والحملات الانتخابية منافسة غير متكافئة بين الرجال والنساء.

"الوضع المالي، حيث يلعب المال دوراً أساسياً في المواد المطبوعة والإعلانات للحملات".

— مرشحة سابقة متزوجة، عمرها 44 عاماً.

"إن النساء لا يخضن الانتخابات لأن عليهن ترك وظائفهن، مما يحرمهن من دخلهن. العملية الانتخابية تحتاج إلى الكثير من المال".

— مسؤولة سابقة في العملية الانتخابية، متزوجة، عمرها 41 عاماً.

الخاتمة

في حين أن هناك اختلافاً واضحاً بين التجارب الشخصية للمرشحات والمسؤولات عن العملية الانخابية، تتفق المجموعتان على أن العنف الانتخابي ضد المرأة موجود في الأردن. حيث تعززه التقاليد الثقافية التي تخلق التفاوت الاجتماعي والاقتصادي القوالب النمطية االمبنية على النوع الاجتماعي التي تسمح لأرباب الأسر الذكور بحرمان المرأة من استقلاليتها للمشاركة على قدم المساواة كناخبات ومرشحات في العملية الديمقراطية.

وفي حين يحاول الأردن تضييق الفجوة السياسية بين الجنسين بالحد الأدنى من المقاعد المخصصة للنساء، فإنه يتعين فعل الكثير لمنع وتخفيف العنف ضد المرأة أثناء الانتخابات.اذ ستساهم السياسات والاستراتيجيات التي تُمكِّن المرأة في جميع جوانب حياتها (مثل الاستقلال الاقتصادي والتعليم وحقوق المواطنة) في قدرة المرأة على مقاومة ومجابهة الخويف والترهيب والإكراه في الانتخابات.

كما سيساعد توفير الموارد والخدمات لضحايا العنف، بما في ذلك السبل الآمنة لطلب الإنصاف والعدالة، في التخفيف من العنف العائلي والمنزلي. تستغرق التغييرات في الثقافة السلبية وقتاً، وسيساعد وجود متزايد للنساء المنتخبات في تغيير تصورات المواطنين وقبولهن كمشاركات متساويات في العمليات السياسية. ومع ذلك، حتى تتغير المواقف، تستحق المرأة الشجاعة الدعم والحماية بما يكفي لمواجهة العنف باسم الديمقراطية.

التوصيات

- ينبغي أن تتناول مواد تثقيف الناخبين التي تنتجها الهيئة المستقلة للانتخاب ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالانتخابات قضية العنف الانتخابي ضد المرأة، بما في ذلك الترهيب والإكراه على التصويت. ويجب أن تستهدف كذلك مواد توعية الناخبين موضوع العنف الأسري ضد الناخبات.

- ينبغي على الهيئة المستقلة للانتخاب والحكومة الأردنية أن تتعاون وتشترك مع منظمات المجتمع المدني المتخصصة لوضع سياسات وآليات لرصد وتخفيف العنف ضد المرأة في الانتخابات، بما في ذلك توفير سبل آمنة للنساء للإبلاغ عن العنف وطلب العدالة. على سبيل المثال، يمكن للهيئة المستقلة للانتخاب والحكومة الأردنية دعم المنظمات التي تقدم خدمات لضحايا العنف من أجل إنشاء خطوط ساخنة مختصة بالعنف الانتخابي، وأماكن آمنة مجتمعية ملائمة للنساء (على سبيل المثال، في المراكز الصحية أو العيادات)، وتوفير الموارد القانونية للضحايا للوصول إلى العدالة. من النماذج المفيدة التي يمكن تطبيقها هي مبادرات حل النزاعات التي تقودها النساء والشباب في المناطق التي يمكن أن يحدث فيها حالات حيث استخدمت هذه النماذج في العديد من البلدان عبر إفريقيا[1].

- ينبغي أن يتلقى مسؤولو الانتخابات (رجالاً ونساءً) معلومات وجلسات توعية حول قضية العنف المرتبط بالانتخابات ضد النساء.

- ينبغي أن يتلقى مسؤولو الانتخابات (الرجال والنساء) ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات المراقبة المحلية والدولية التدريب الكافي على قضية العنف المرتبط بالانتخابات ضد النساء والذي يشمل على الأقل:
  - تعريف العنف.
  - أنواع العنف.
  - أمثلة على العنف.

- كيفية التسجيل والإبلاغ عن حالات العنف ضد المرشحات/الناخبات/ مسؤولات العملية الانتخابية.

- ينبغي على الهيئة المستقلة للانتخاب أن تطبق بصرامة اللوائح التي تنص على المساعدة المستقلة للناخبين الأميين والمعاقين، لمنع الترهيب والإكراه الأسري.

1 منع العنف ضد المرأة في الانتخابات، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، صفحة 67.

- ينبغي على منظمات مراقبة الانتخابات الدولية والمحلية أن تدمج العنف ضد النساء في منهجياتها، وجمع البيانات وإعداد التقارير.

- ينبغي على المنظمات التي تشارك في مراقبة وسائل الإعلام أثناء الانتخابات أن تشمل جمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد النساء والإبلاغ عنها.

- ينبغي على المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تضع استراتيجيات وبرامج لدعم المرشحات من ضحايا التهديدات والعنف. على سبيل المثال، يمكن للمجتمع المدني تطوير شبكات لتسليط الضوء على أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويجب على الحكومة (على وجه التحديد وحدة الجرائم الإلكترونية) وضع تعليمات صارمة ومعاقبة الجناة الذين يسيئون معاملة النساء عبر الإنترنت والذين ينخرطون في العنف المرتبط بالانتخابات.

- ينبغي على الهيئة المستقلة للانتخاب أن تجعل مراكز الاقتراع أكثر سهولة وذات بيئة غير معادية للنساء. الوصول إلى مراكز الاقتراع وقوائم الانتظار الطويلة وغير المنتظمة يمنع العديد من النساء من التصويت.

مركز قلعة الكرك
للاستشارات والتدريب

البريد الإلكتروني: info@karakcastlecenter.org

صفحة الفيسبوك: KarakCastleCenter

الموقع الإلكتروني: karakcastlecenter.org